

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون
التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 04

تاريخ الاجتماع: 11 مارس 2026

جدول الأعمال:

استماع الى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

■ الحضور:

الحاضرون: (09) المعتذرون (00) الغائبون (01)

❖ افتتاح الجلسة : 10.15

❖ رفع الجلسة : 17.00

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم الثلاثاء 11 مارس 2026، في إطار نظرها في مشروع القانون الأساسي عدد 2026/07 المتعلق بالموافقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية ومفوضية الاتحاد الافريقي حول مقر مركز التميز الافريقي للأسواق الشاملة، جلسة استماع مشتركة إلى كل من السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وممثلين عن البنك المركزي التونسي

في مستهل الجلسة ثمن رئيس اللجنة هذه اللقاءات التي تتيح فرصة هامة للتواصل والتنسيق بين مختلف هيكل الدولة في إطار وحدتها وتناغم مؤسساتها كما أشاد بمجهود الوزارة في تكريس البعد

الافريقي للديبلوماسية التونسية ومسايعها لدعم الديبلوماسية الاقتصادية في هذا الفضاء الواعد والحيوي

عند تناوله الكلمة أكد الوزير المكانة التي تحتلها افريقيا في السياسة الخارجية لبلادنا سواء على مستوى العلاقات الثنائية مع الدول الافريقية او على مستوى العمل الافريقي المشترك في إطار الاتحاد الافريقي او السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (كوميسا) او منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية (زليكاف) حيث حرصت بلادنا على المشاركة المنتظمة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات

وفي هذا السياق أكد الوزير الأهمية الاستراتيجية لاحتضان بلادنا مقرات ومؤسسات دولية عموما وافريقية بصفة خاصة في سياق التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة

كما بين ان احتضان هذه المقرات أصبح محل تنافس كبير بين الدول الافريقية باعتبار ما لذلك من انعكاسات اقتصادية هامة ودلالات رمزية واستراتيجية حيث يعتبر الفوز باحتضان مؤسسة افريقية شهادة ثقة في استقرارها السياسي وكفاءة مؤسساتها وجاهزية بنيتها التحتية وقدرتها على توفير بيئة داعمة للعمل متعدد الأطراف

ومن هذا المنطلق حرصت الديبلوماسية التونسية على احتضان بلادنا هذه المقرات باعتبار ما سيترتب عن ذلك من تعزيز لمكانتها كمركز إقليمي لصنع القرار الاقتصادي وهو ما من شأنه أن يدعم تأثيرها في صياغة السياسات القارية كما سيساهم في تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال استقطاب المؤتمرات والبعثات وتنشيط قطاعات الخدمات المرتبطة بانعقاد هذه التظاهرات كما سيساهم في بناء القدرات الوطنية وتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية في المجالات الاقتصادية والتجارية عبر التعامل مع الخبراء الافارقة والدوليين وسيوسع آفاق الشركات الوطنية للاندماج في الأسواق الافريقية الى جانب خلق فرص عمل نوعية

ودعا الوزير الى التسريع في إجراءات الموافقة على اتفاق المقر حتى تتمكن بلادنا من الإيفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الافريقي باعتبارها دولة المقر وتوفير الظروف المناسبة لعمل ونجاح هذه المؤسسة وبالتالي تفادي المساعي الرامية لنقلها خارج بلادنا

عند تناولهم الكلمة أكد النواب ادراكهم أهمية بعث هذا المركز في تونس لما لذلك من انعكاسات اقتصادية واستراتيجية ولما له من رمزية من شأنها أن تعزز مكانة بلادنا الإقليمية وترسخ دورها

القيادي وما سببته عنه من آثار إيجابية ومنها خاصة خلق فرص العمل وتوفير الدخل للفئات الضعيفة وإيجاد موطئ قدم في إفريقيا وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية ودعوا في هذا السياق الى ضرورة مراجعة خارطة الدبلوماسية نحو تمثيلية اهم في الدول الافريقية والعمل على سد الشغورات على مستوى عدد من التمثيليات الدبلوماسية بافريقيا وتعزيزها بالإمكانيات البشرية واللوجستية اللازمة حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المناط بعهدتها على المستوى التنموي عبر جلب الاستثمارات و تعزيز التواجد التونسي بالعمق الافريقي

من جانب آخر دعا النواب ممثلي الوظيفة التنفيذية إلى دعم العمل المشترك مع أعضاء مجلس نواب الشعب والاستفادة من خبراتهم في المجال الافريقي ومتطلباته وسبل التعامل معه وذلك في إطار تكامل الأدوار بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية حتى يتسنى إعطاء مزيد من الدفع للدبلوماسية الاقتصادية ويتحقق التواجد التونسي بافريقيا على الوجه المطلوب وبما يتماشى مع ما تتمتع به بلادنا من مكانة هامة وصيت طيب في مجالها الافريقي

من جهة أخرى استفسر النواب حول آليات التعيين بالمركز الافريقي للأسواق الشاملة وعن التبعات المالية المترتبة عن الامتيازات الممنوحة له ومدى احترامها للمنظومة المالية والرقابية التونسية كما تساءلوا عن الاستراتيجية الدبلوماسية التونسية للنفوذ الى الأسواق الافريقية ودعم المبادلات التجارية معها وعن فرص نجاح هذه الاستراتيجية في ظل ضعف التمثيل الدبلوماسي في الفضاء الافريقي وضعف الإمكانيات ومحدودية شبكة المواصلات ودعوا في هذا السياق الى العمل على تعزيز النقل الجوي والبري والبحري نحو افريقيا والى دعم تواجد السلع التونسية بهذا الفضاء

في رده على استفسارات النواب بين الوزير أن ضعف الإمكانيات المادية وان افضى الى انحصار التمثيليات الدبلوماسية بعدد من الدول الافريقية الا انه لم يغيب التواجد التونسي بهذه القارة بفضل كفاءاتنا البشرية وحضورها المتميز بهذا الفضاء اذ تعد بلادنا خامس مصدر لإفريقيا

على صعيد آخر أكد الوزير استعداد الوزارة لدعم العمل المشترك مع النواب ومزيد تشريكهم في التظاهرات الدولية والافريقية التي ستعقد ببلادنا

اما بالنسبة لآليات التعيين داخل المركز فقد بين الوزير أنها تقوم على مبدأ التنافس وبالتالي فإن للكفاءات التونسية فرص هامة للعمل بالمركز

هذا وأكد الوزير مجددا على ضرورة التسريع بالموافقة على اتفاق المقر ضمانا لبقاءه ببلادنا ولما لذلك من اثار إيجابية على توفير فرص النفاذ الى الأسواق الافريقية للمؤسسات المتوسطة والصغرى وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية المستدامة ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص وتعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي في انسجام مع اهداف الاتحاد الافريقي واجندة افريقيا 2063

اثر ذلك تداول أعضاء اللجنة حول اتفاق المقر مع ممثلين عن البنك المركزي التونسي واستفسر عدد من النواب عن الامتيازات المالية الممنوحة لموظفي المركز ومدى احترامها لمقتضيات مجلة الصرف وبين ممثلو البنك المركزي التونسي ان مركز التميز الافريقي يتمتع بصفة "غير مقيم" كما ان ميزانيته مرصودة من الاتحاد الافريقي وبالتالي فانه لا يخضع لرقابة البنك المركزي التونسي كما ان الامتيازات الممنوحة له لا تتعارض ومقتضيات مجلة الصرف ولا تختلف عن الامتيازات الممنوحة لغيره من الهياكل الأجنبية ببلادنا

مقرر اللجنة

الطيب الطالبي

رئيس اللجنة

رياض جعيدان